19840709-0022-L

الخطة الامنية في بيروت خطوة توحيدية على واقع تقسيمي..

موفق مدني

■ من هي اليد الثقيلة التي جعلت الاطراف المتحاربة تستجيب ..؟.

■ كرامي يرى لبنان بحاجة الى خطة شاملة ، لتدارك التفجيرات المفاجئة .

كان بيار الجميل ، يتمدد متعباً وشاحباً على فراش مرضه في مستشفى « مار يوسف» في الدورة ، عندما طلب من قائد « القوات اللبنانية» فادي افرام ، ومعه بعض اركانه التجاوب ، مع حكم نجله امين الجميل ، في تنفيذ الخطة الامنية ، في بيروت الكبرى .

وعندما خرج فادي افرام وقادة « القوات اللبنانية» ، من لقاء مستشفى مار يوسف ، قبل ايام قليلة من موعد تنفيذ الخطة الامنية ،يوم الاربعاء الماضي ، بدت وجهات النظر وقد توحدت ، على النحو الراهن .

اذ اعطى قادة « القوات»لرئيس الكتائب ،وعداً بالتجاوب مع التدابير ، اعتبرته مصادر « القوات» ،نتيجة غلبة عاطفية بسبب وضعية الجميل الصحية ، بينما اعتبره كتائبيون آخرون اختباراً جديدا للجميل ، وهو على فراش مرضه ، امتحن فيه نفوذه امام الجميع ، بشكل دعم فيه الاجراءات الامنية لحكومة الرئيس رشيد كرامي ، وكانت هذه المحاولة هي العشرين تقريباً في خلال عشر سنوات من اجل توحيد ،شطري العاصمة المنقسمة ، بيروت !

وكانت لهذا اللقاء ايضا ابعاد سياسية ، اعتبرها بعض المطلعين ، الاكثر دقة ، وصراحةوحساسية ،خاصة وانه تم في هذه المرحلة الدقيقة بالنسبة لصحة رئيس الكتائب وايضا ، في هذه اللحظة المربكة ، من حكم الرئيس امين الجميل المنصرف ، الى توطيد هذه المرحلة الثانية ، من عهده .

واعتبر آخرون ان الحاجة باتت ملحة ، عند الكتائب و « القوات اللبنانية» ، من اجل لملمة الصفوف في اجواء السلم ، بعد ان بلبلتها ، احداث حرب الجبل ، منذ ايلول الماضي والى الآن ...

ربما يرى البعض ، ان موقف الكتائب « والقوات اللبنانية» من الخطة الامنية في بيروت ، هو محاولة لتجاوز الخطا ، الذي اعتبر بمثابة خطيئة سياسية كبيرة ، يوم تمنعت الكتائب و « القوات» ، في التجربة الاولى لعهد الرئيس الجميل عن الاخذ بمتطلبات الامن المتوازن ، في بيروت والمناطق ،وكان هذا الخلل هو ما فتح ابواب ، هذه المصائب اللاحقة ...

لكن المتابعين لموقف « القوات اللبنانية» يرون ان « القوات» تجد نفسها الآن ، في وضعية تماثل من حيث بعض ظروفها ما سبق ان وصف بانه مرحلة خلافات « الخلافة» في بعض الدول المعنية بالازمة اللبنانية !

فـ« القوات» اعتبرت بعد حرب الجبل ؛ ان هناك وضعية قدرية ، يمكن الرهان عليها ، وهذه الوضعية ، كانت ترتبط بالمستقبل سواء في سوريا ، او في اسرائيل ما بعد الانتخابات العامة بين الليكود والعمل او في اميركا بعد انتخابات الرئاسة بين الجمهوريين والديمقراطيين .

وقد ذكرت بعض المعلومات ، انه عندما شعر رئيس الكتائب بيار الجميل (٧٩ عاماً) بالمرض وكشفت بعض التقارير الطبية ، عن حالة تضخم لديه في الجهة اليسرى من القلب ، سببت له جيوباً مائية في الرئة ، اضافة الى بعض مضاعفات السن السابقة ، ابدى رئيس الكتائب رغبة في تقديم استقالته من مناصبه !

واضافت ان هذه الرغبة ، التي نقلت عن رئيس الكتائب ، والتي اشيعت عقب نقله الى المستشفى احدثت ارتباكات في التقديرات والحسابات ...

وقد لاحظ المراقبون ان هذه الارتباكات ظهرت لدى القيادات العليا في الحزب « والقوات» ووصل البعض الى حد وصفها ببوادر خلافات « الخلافة» ! .

فقد نشطت القيادات والمجموعات الداعمة لدور « القوات اللبنانية» ، في التأكيد على ثقلها ، خاصة في المكتب السياسي ، والمكاتب المركزية الاخرى ، وايضا في سعيها كما يقال ، لتمييز نفسها عن الآخرين ، كاطار للتجديد في التمثيل والقرار والتنظيم السياسي والعسكري ، وهو التجديد الذي اطلق شعاره بشير الجميل .

كما لاحظ المراقبون ان المؤسسين والمخضرمين في الكتائب ، احكموا تصرفاتهم ، بردات فعل تدعم الخطة الامنية ،وتنظر سياسيا للتسوية العامة في البلاد ، وتتعامل مع الحالة المرضية لرئيس الكتائب ، على اساس انها وعكة صحية لا تتطلب التجاذب في خلافات الخلافة !

الا ان الحلقة المفقودة في مستجدات هذا الوضع بقيت في موقف عائلة آل الجميل ، باعتبار انها هي التي اقامت مؤسسات الحزب و« القوات» ولها اولاً يعود امر التقرير في مثل هذه الوضعية الحساسة .

وقد لاحظ بعض المطلعين ان عائلة آل الجميل تصرفت بتجاوز ظروف مرض عميدها على اساس استمرارية الاندفاع في الدولة ،والحزب ، و « القوات» ، لتنفيذ الخطة الامنية ...

ولم تجتمع عائلة آل الجميل ، كما انتظر البعض خلال مرض رئيس الكتائب ، لتقرير اي موقف مستقبلي مما افسح المجال ، للكثير من التكهنات ، التي لم تزل مستمرة وبشيء من الصمت ...

ويقول المتابعون ، انه الى حين ، ان يقرر الشيخ بيار ، او عائلته مسار الامور المستقبلية يمكن القول ان المواقف شبه الصامتة ، تدور على هذا النحو :

ـ هناك الذين يطلق عليهم المحامي كريم بقرادوني ، لقب « البشيريون» وهم يرون ان قيادة بشير الجميل كانت بمثابة انقلاب ابيض ، وحركة تصحيحية ، استجدت خلال السنوات العشر على خط حزب الكتائب ، وفي فعالية قياداته ، وكوادره ، اضافة الى المؤسسات الاخرى ،والحلفاء ...

ويرى هؤلاء البشيريون ان مثل هذه الديناميكية في هذا النهج ، رغم فقدان بشير تؤهلهم لتولي المسؤوليات الاولى ، في مواقع الحزب و « القوات» ! .

وبدت نقطة الانطلاق عند هؤلاء ، في الاستناد على نفوذهم في « القوات» خاصة، وما يحاطون به من رعاية ، من قبل رئيس الكتائب في نطاق الحزب ...

لذلك قيل ، ان هؤلاء تجاوزوا ، نقطة اعتبار الخلافة في الحزب ، محصورة بآل الجميل فقط !

من هنا ، يرى البعض ، ان التصعيد السياسي والامني ، الذي حدث مؤخراً ، خاصة خلال وجود رئيس الكتائب في المستشفى ربما كان بدافع من هؤلاء ، الذين يحاولون في هذه المرحلة اثبات وجودهم القيادي ، امام الراي العام ، تحسباً لاي احتمال !

ـ هناك فريق آخر في الكتائب ، من الحريصين على عدم ابراز طموحاتهم في قيادة الحزب و « القوات» وهم ينطلقون من الاعتقاد بان وضعية رئيس الجمهورية امين الجميل ،وهو نجل رئيس الكتائب ، قد لا تسمح له بان يتولى مباشرة رئاسة الحزب ومؤسساته التنظيمية الاخرى ...

ويرى هؤلاء ان المشكلة هي في الحؤول دون الوقوع في حساسية الادزواجية ، ما بين الحكم والحزب في حال جمعهما بيد الرئيس الجميل ، خاصة على الذين يثيرون هذه المسالة حرصاً على حيادية الدولة .

لكن المؤيدين للرئيس الجميل سواء في الحزب او « القوات» ، ينطلقون في تبرير امكانه الجمع ما بين رئاسة الدولة والحزب ، من انه ليس هناك من نص دستوري ، يحول دون ان يجمع رئيس الجمهورية ما بين رئاسة الدولة ، وبين رئاسة حزب !

ويرى هؤلاء انه من قبيل تحصيل الحاصل ان يكون الرئيس الجميل عندما تفرض الظروف عليه ذلك ، رئيساً للدولة ولحزب الكتائب في وقت واحد ، وانه ستكون لذلك في الظروف الراهنة انعكاسات على مسار الدولة ، التي تحاول مقاومة التقسيم ، باتجاه الاعتدال والتوحيد .

امين الجميل : الدولة والحزب

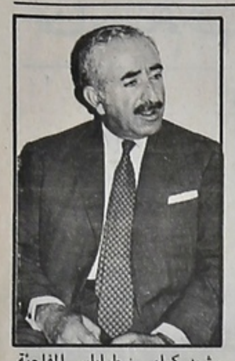

رشيد كرامي : طرابلس المفاجئة

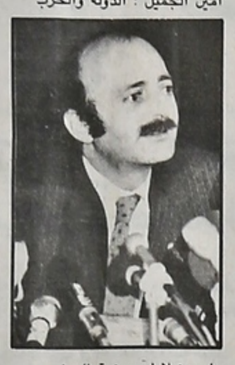

وليدجنبلاط : بيضة الجبل

بيار الجميل : المرض والنفوذ

■ الحص : الهدنة تصبح حلاً شاملاً ، اذا لم نضيع فرصة العمر !

■ هل يقدم بيار الجميل استقالته من مناصبه ، وهل يكون الرئيس الجميل رئيساً للكتائب ؟

والمتابعون ربما ينتهون ، على هذا الصعيد ، الى القول ان تنفيذ الخطة الامنية ، على هذا النحو هو بمثابة انتصار للرئيس امين الجميل ، على بعض مواقع فريقه ، وايضا على الموقع الوطني كما هو عليه الآن .

المغالبة ..

ربما يكون موضوع توحيد الجيش من الناحية السياسية ، هو جوهر لعبة المغالبة القائمة ما بين حقائق التقسيم والتوحيد ، وهي مسالة اثيرت في المناقشات النيابية التي دارت على هامش جلسة مجلس النواب يوم الخميس الماضي .

ولقد كانت عيون النواب على الجيش ، عندما اثار بعضهم مسؤولية الانقسام الذي لحق بصفوفه ، وادى بالتالي الى الوضع الراهن ...

وفي حديث النائب مخايل الضاهر مع بعض زملائه قال ان هناك مسؤولية ، كان يجب ان تتحدد ، حول الظروف والملابسات التي ادت الى استبدال قائد الجيش ابراهيم طنوس .

ورد النائب الاب سمعان الدويهي ، بان هذه المسؤولية واضحة ، وقد حددت ، في استبدال العماد طنوس الذي يتحمل بمفرده ، ما جرى على هذا الصعيد ، لانه كعسكري ، ما كان يجب ان يتوقف في عاليه كان عليه اكمال مهمته وطريقه ، عندما تقرر ارسال الجيش الى الجبل .

ورد النائب مخايل الضاهر بالقول ان طنوس عمل للجيش ما لم يعمله اي ضابط آخر حيث كان يعمل طوال ٤٨ ساعة متواصلة ، وعلق احد الحاضرين ؛« عندما عاد الى منزله في طبرجا ، قالت زوجته هاقد رايناه اخيراً» ، الا ان آخر رد بحنق « لقد داس طنوس على معنويات الجيش» ، وتساءل الضاهر « اذن لماذا منحوه الوسام ، كان يجب ان تتحدد المسؤولية في لجنة تحقيق» !

النواب والخطة ..

اما عن دور الجيش بشكل خاص ، في الخطة الامنية ، فقد اعتبر النائب العقيد فؤاد لحود رئيس لجنة الدفاع الوطني ، انه لم يكن من الجائز انتشار الجيش في هذه الصورة المتقابلة ، على خطوط التماس ، بينما تساءل نواب آخرون عن ماذا تعني هذه الخطة الامنية ، اذا ما كانت مهمات اللواء السادس ، في الغربية ، واللواء الخامس في الشرقية على هذا النحو ، الا يخشى ، ان يتسبب اي حادث كان في احتمال زج الجيش ، من جديد في صراع ما بين الغربية والشرقية ؟!

الاسعد : اللامركزية ...

لكن تفسير تنفيذ الخطة الامنية يثار على نحو آخر في اوساط رئيس مجلس النواب كامل الاسعد ، اذ تعتبر الاوساط ان التحولات الخطيرة حصلت ، عندما صادرت الشرعية الاطراف المتقاتلة غير الشرعية ! .

وتضيف هذه الاوساط ان هذا الامر الواقع ، هو الذي يشكل المنطلق ، الطائفي التقسيمي للبنان ، وتنفيذ الخطة الامنية ، على النحو الذي نفذت عليه ، هو جوهر اللامركزية الامنية ، حيث هناك جيش مسلم يرعى شؤون المنطقة الغربية الاسلامية ، وهناك جيش مسيحي يرعى شؤون المنطقة الشرقية المسيحية ، ويعني هذا تكريس التجزئة !

وتساءل نواب كتلة الاسعد ، في هذا المنحى ، كيف يمكن الوصول بالبلاد الى الوحدة والتوحيد فهل الهدف هو الوصول الى المنعطف التفكيكي ، الذي لا يطال لبنان فقط ، بل المنطقة العربية كلها ؟! ولم يتحمس هؤلاء ، في اعتبار الخطوة الامنية ، بداية حل او هدنة ، بقدر ما اعتبروها مجرد تجميد للوضع ، لا اكثر ! .

من هنا اثار بعض نواب الجبل ، تساؤلا ، حول ماذا بعد خطوة بيروت الامنية ، وما هي خطة الحكومة ، على صعيد الجبل ؟.

وقد اثار بعض هؤلاء تساؤلات ، عن ماذا تعني الاعدامات ، التي اقدم عليها الحزب التقدمي الاشتراكي في الجبل ، في الوقت الذي نفذت فيه عملية توحيد بيروت ، في نطاق الخطة الامنية !

اما نواب آخرون فقد اعتبروا ان هذه المسالة تكمن ، في نوعية الامن الذي سيسود الجبل ، في حال تقرر نقل الخطة الامنية الى هذه المناطق ...

لقد راى الذين اثاروا هذه التساؤلات ، حول وضعية الجبل الراهنة والمستقبلية ، انه على ضوئها ، سيتحدد ما اذا كان الجبل ، سيكون ضمن نطاق ادارة امنية ذاتية ، ام يلحق بمشروع الشرعية المتكامل ، هناك من يرى ، ان تكليف الجيش المقيم في ثكنة حمانا ، باخذ بعض المواقع الامنية في الجبل لا سيما في سوق الغرب ، سيكون ، بمثابة خطوة ممائلة ، لتلك التي تمت في بيروت ، بتكليف اللواء السادس امن الغربية ،وتكليف اللواء الخامس امن الشرقية ...

والبعض يرى ان تكليف قوات ثكنة حمانا ، نوع من اللامركزية الامنية ، كما هو الواقع الامني الراهن في بيروت ، ولكن النائب فؤاد الطحيني ، يعتبر ان لا مشكلة في قضاء عاليه ، بقدر ما ان المشكلة هي في الوضع في الشوف ، حيث لم تزل ، امدادات الغذاء تنقلها عربات الصليب الاحمر الدولي ، الى دير القمر ، وان الموقف الاسرائيلي هو الذي سيحدد مصير هذا الوضع .

الشمال والتوحيد ...

لكن هذا جانب واحد والجانب الآخر هو ان نواب الشمال شكوا صبيحة تنفيذ الخطة الامنية في بيروت وخاصة النائبان الاب سمعان الدويهي ، ومخايل الضاهر ، من ان بعض الجنود اجبروا بعض الناس عند الحواجز على طريق طرابلس بيروت ، على خلع احذيتهم ،وجواربهم !

وتساءل الاب دويهي مع ذلك : لكن الرئيس سليمان فرنجية ، اكد دعمه لخطوة توحيد الجيش ،والخطة الامنية في بيروت ! .

واعتبر النائب عبدو عويدات وضعية اقليم الخروب بانها الاكثر تعقيداً في هذه الصورة لواقع مغالبة التقسيم والتوحيد ، الجارية الآن في لبنان ...

وقال النائب عويدات لزملائه ، ان خلاص الاقليم من محنته يحتاج الى توافق ، ما بين اطراف متناقضة ، يستحيل التقاؤها ، وهذه الاطراف ، هي القوات الاسرائيلية ، و« القوات اللبنانية» ،والحزب التقدمي الاشتراكي وحلفاؤه في الاقليم ! .

والواقع ان انفجار الوضع الامني في مدينة طرابلس في الاسبوع الماضي ، في لحظة اعطى فيها مجلس الوزراء اللبناني ، الضوء الاخضر لتنفيذ الخطة الامنية لم يكن في راي النواب ، سوى برهان على ان فصول المؤامرة على لبنان ، لا تترك مجالاللشك ، في انه كلما عملت الجهود على التهدئة في مكان ، تسارع المؤامرة وادواتها ، الى الانتقال الى مكان آخر من هنا قال النائب الضاهر ، انه لا يتوقع اكثر من هدنة ! .

وعلى هذا الصعيد ، لم يخف رئيس الحكومة رشيد كرامي ، امام وفود المعزين بوالدته قلقه ومفاجاته بانفجار الوضع في طرابلس على هذا النحو .

وفي راي الرئيس كرامي ، ان هذا الوضع بدا هادئاً لمدة طويلة ، الامر الذي يثير الاستغراب ، حول اسباب انفجاره وشموله .

ورغم ان الرئيس كرامي ، اعتبر مطمئناً ، انه يمكن تطويق هذه الاحداث في طرابلس ، نظراًلمحدوديتها ، فلم يخف عن الشيخ عبد الحميد الحر ، انه ربما يكون هو المقصود في ذلك ، والا لماذا انفجرت في طرابلس ، عندما غادرها الرئيس كرامي الى بيروت ؟.

وهنا سال الشيخ الحر الرئيس كرامي : اليس هناك من وسيلة لديك لاستيعاب الشيخ سعيد شعبان ، سيما، وان الجميع يقدر لك مواقفك الوطنية ، ويبذل جهده في هذه اللحظات لدعم جهودك ؟ فاجاب الرئيس كرامي ان المشكلة ليست في الشيخ سعيد ، الذي هو عضو ممثل في هيئة التنسيق الطرابلسية، بل المشكلة هي في ان البلاد بحاجة الى خطة امنية شاملة لتدارك مثل هذه التفجيرات المفاجئة .

كيف الوصول اذن ، الى هذه الخطة الامنية الشاملة ؟

الخطوات الاولى ..

يجيب احد الوزراء البارزين على ذلك ، بالقول ، ان جمع تناقضات الجيش ، كان الخطوة الاولى لاعادة توحيده ، كما ان تنفيذ الخطة الامنية في بيروت ، كان الخطوة الاولى نحو توحيدها .

واضاف الوزير ، وكانه يرد على الشكوك التي واكبت مسيرة تنفيذ الخطة الامنية في بيروت ، ان الحكومة ، تقف فعلاً عند بعض الثغرات التي يثيرها البعض في مجال تنفيذ الخطة الامنية في بيروت ، ولم يكن في يد الحكومة ، من بداية سوى هذه البداية !

ثم اضاف الوزير البارز يقول ، كنا في حاجة الى بداية ما ، على صعيد تنفيذ الخطة الامنية في بيروت ، وكانت احسن بداية في راينا ، هي على هذا النحو ،

واشار الوزير ، الى ان الاجماع في مجلس الوزراء ، كان على اعتبار ان الخطوة الثانية بعد ذلك ، هي في اعادة توحيد وتطعيم ، اللواءين السادس والخامس ، في بيروت ، ثم التعجيل في تطوير وضعية ، الجيش ، بحيث يتم توحيده بصورة حقيقية ، لكي لا تعود هناك الوية ذات طابع طائفي غالب .

ان الحكومة ، كما اشارت مصادرها ، ترغب في سحب موضوع الجيش من التداول السياسي والاعلامي تمهيداً لاعادة توحيده ، سيما وان الراي الرسمي ، هو ان الجيش لم ينقسم على نفسه من الناحية القانونية ، اذ لم يعمد احد ، الى تشكيل جيش يناهض شرعية الجيش الحالي ، وان كل ما حدث هو ان بعض لواءاته ، كاللواء السادس ، رفض اوامر القيادة .

وترى هذه المصادر ان اعادة توحيد اللواءين السادس والخامس في بيروت ، ليست له صفة سياسية ، بقدر ما له صفة عسكرية ، اذ قد تعمد القيادة الموحدة الحالية للجيش الى اعادة الضباط والجنود الى الثكنات ، وتخصيص دورات تاهيل جديدة ، وتشكيل كتائب مشتركة الخ ...

وقد اتضح لهذه المصادر الحكومية ، لدى بدء تنفيذ الخطة الامنية ، ان عملية التنفيذ ستواجه صعوبات في المنطقة الشرقية ، اكثر من المنطقة الغربية من بيروت .

وحول هذه النقطة يقول احد الوزراء ، ان الوضع الذي تاسست عليه « القوات اللبنانية» في المنطقة الشرقية ، هو كل مبرر وجود هذه « القوات» ، ومثل هذا الوضع لا ينطبق فعلاً على احزاب المنطقة الغربية ، لا سيما حركة« امل» والحزب التقدمي الاشتراكي .

وفي راي الوزير ان « القوات اللبنانية»،ليست حزباً بل هي مؤسسة عسكرية ،تهيمن على مرافق ومرافىء ، وهذا الوضع لا ينطبق فعلا على احزاب المنطقة الغربية ، لكونها احزابا ومن ضمنها مؤسسات عسكرية .

دهشة التنفيذ

ولا تخفي المصادر الحكومية ، دهشتها فعلا ، لكون« القوات اللبنانية» ، قد استجابت لخطة الحكم الامنية ، هذا اذا اعتبرنا ان بعض هذه « القوات» مرتبط باسرائيل ، اي مرتبط بعامل خارجي ، قد لا تكون له مصلحة في ما اقدمت عليه الحكومة .

وهنا تعترف المصادر الحكومية ، بانها لا تملك معلومات ، عن ضغوط خارجية غير عادية على « القوات اللبنانية»،لسلوك هذا الاتجاه ، باستثناء شعور الحكومة ، كما يقول وزراؤها ، وكان هناك يدا ثقيلة ، قد ضغطت على جميع الاطراف المعنية للتنفيذ ؟.

من هذه اليد التي ضغطت على الاطراف المعنية ، لتنفيذ الخطة الامنية ؟.

لا تملك المصادر الحكومية ، تقديرات محددة حول الاطراف التي شكلت اليد الثقيلة في مساعدة الحكم والحكومة على تنفيذ الخطة الامنية في بيروت .

سعيد شعبان : الشمال والامن

فادي افرام : تجاوب سريع

الكسندر سولداتوف : ترقب حذر

■ الوزراء يعتبرون الخطة خطوة نحو توحيد الجيش« وبيروت»

■ الجبل هو الميزان بين كفتي الوحدة الشاملة واللامركزيات

■ اوساط الاسعد : الخطة الامنية كرست اللامركزية ..

حمانا بامن الجبل ، اسوة باللواء السادس في بيروت ، والخامس في الشرقية ، هو بمثابة لا مركزيات امنية تقنع التقسيم !

ولكن المتفق عليه ، بين هؤلاء الوزراء هو اعتبار ان القضية المركزية ، في موضوع امن الجبل ، هي في عودة المهجرين ، مع عودة الدولة والشرعية اليه ..

لذلك ، لا ينظر هؤلاء ، الى قضية المهجرين ، على اعتبار امكان معالجتها من زاوية انسانية ، او اجتماعية على اعتبارها قضية وطنية شاملة ، تتعلق باعادة توحيد لبنان .

يضاف الى ذلك ، حسب هذا القول ، ان هناك وجها آخر للمشكلة يتعلق بالطرق الدولية ، اذ ان وجود « القوات اللبنانية» خاصة على حاجز البربارة مسالة تتطلب المعالجة السريعة اذا كانت الخطة الامنية ستفتح على الشمال .

وهنا ايضا سيكون موقف اسرائيل هو المحك ، في تحديد مصير هذه الخطة وخاصة في ما يتعلق بالخطوة الثانية ، التي تود الحكومة القيام بها ، على صعيد فتح طريق بيروت صيدا ...

اذ ترى ، هذه المصادر ، انه اذا كانت الحكومة قد استسهلت ، فعلا ، تنفيذ الخطة الامنية في بيروت ، فانها متنبهة ، تجاه خطواتها اللاحقة ، على صعيد الجبل ، والطرقات الدولية !.

فلسفة الحكومة ...

ربما ، ينظر بعض الوزراء ، الى فلسفة الحكومة في تكريس الحل المنبثقة من الواقع من خلال كونها صيغة جمع واسع للفعاليات العسكرية ، على رغم اتساع قاعدة الفعاليات السياسية ، في لبنان ...

ويرى هذا البعض ان في ذلك حكمة ، وهي انه عندما تطبق الخطة الامنية الشاملة في لبنان ، تجرد الفعاليات ، العسكرية ، من صفتها العسكرية ! .

ويضيف ان هذا هو الشيء الذي يحدو بالكثيرين الى الاعتقاد بانه لن يكون هناك امن ، على يد فعاليات عسكرية ، تدمر ولا تعمر، اي لا يمكن ان يوكل الامن ، الى من هو سبب تدهور الامن .

ويضيف ان هذه المقولة شاعت عند تشكيل الحكومة ، وايا يكن الامر فان نجاح هذه الحكومة ، في تطبيق الخطة الامنية ، في مختلف الارجاء اللبنانية ، من شانه ، ان ينزع الصفة العسكرية ، عن الفعاليات العسكرية ...

وهنا يقول وزير بارز ؛ عندئذ لا يبقى ثمة مبرر لحصر التمثيل في مجلس الوزراء ، بالفعاليات العسكرية بل يصبح توسيع الحكومة مطلباً مهماً ؟

التفاؤل ..

ما هو المستقبل ؟

لا تملك الحكومة ، كما يقول وزراؤها ، سوى التفاؤل ، بالمستقبل ،وليس عندها مخطط واحد ومنسجم ، في ما يتعلق بتنفيذ خطة امنية تشمل كل المناطق اللبنانية ، يقرها المتحاربون ،وتمليها الحكومة الى العسكريين المختصين .

الا انه يبدو ان الحكومة ، لم تزل تتهيب المخاطر المحدقة بلبنان لجهة تقسيمه ، وهي تعمل بفعالية توحيدية على ارض هذا الواقع .

ولذلك تقول المصادر الحكومية ، ان الحكومة تتحين الفرص الطيبة ، ومن هذه الفرص فضلا عن استرخاء العوامل الخارجية في الازمة اللبنانية ، انشغال اسرائيل في الانتخابات ، مما يحدث اختلالا في وزن القرار الاسرائيلي المعرقل .

ولكن الحكومة ، لم تسمع كما قالت مصادرها ، من المبعوث الاميركي روبرت بيليترو جديداً ، بقدر ما اعاد على مسامعها البضائع الاميركية ، بضرورة اجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل ، حول الترتيبات الامنية في الجنوب ...

لقد اكدت الحكومة رفضها ، اجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل ، واعتبربيليترو ، ان رفض الحكومة اللبنانية للمفاوضات المباشرة « يهز بدن» قادة اسرائيل ،فكان جواب الحكومة ، ان مطالبة القادة الاسرائيليين باجراء مفاوضات مباشرة من شانه ان« يهز بدننا» ايضا !

اميركا تستطلع ...

وهكذا فان الحكومة لم تعتبر ان زيارة المبعوث الاميركي فتحت افقا جديدا في الاستجابة للموقف اللبناني ، في ان تكون هذه المفاوضات ما بين العسكريين في نطاق اتفاق الهدنة ...

واعتبر احد الوزراء ان زيارة بيليترو لم تكن سوى مجرد عملية استطلاعية ، لكي ترى اميركا حدود الدور ، الذي يمكن ان تعاود لعبه، في الازمة اللبنانية ! .

لكن السوفيات ،خاصة مصادرهم في بيروت كانوا اكثرحذراً تجاه التفاؤل الذي يكرسه دعم سوريا لهذا الحل اللبناني ، فالامور برأيهم ، مرتهنة بالخطوات التطبيقية ، والمحاذير قائمة ، طالما الازمة اللبنانية ، لم تزل تطل على واقع تقسيمي ! .

لذلك تعتبر الحكومة انها استطاعت في خطوة بيروت ان تحيد الجيش اللبناني باخراجه من الصراع الداخلي وان كانت لم تنفذ قرار مؤتمر الحوار الوطني في لوزان ، بسحبه الى الثكنات ثم تحييده فلم يعد الجيش طرفاً في النزاع ، طالما ان الحكومة لم تعد طرفاً فيه .

الحص : الهدنة والحل ...

هل هذه هدنة ام حل ؟.

يجيب الرئيس الدكتور سليم الحص : لنفترض جدلا ان فترة السلام التي ولجناها ، هي من قبيل الهدنة ، فان من الممكن اذا احسنا استثمار هذه الفترة ، ان تفضي بنا ، الى مرحلة السلام الداخلي الشامل .

واضاف الرئيس الحص : اعتقد انها هذه الفترة تشكل تحديا كبيرا للبنانيين ، فاما ان يحسنوا توظيف حال الهدوء ، الذي تحقق في ردم الهوة ، في ما بينهم وحل الخلافات التي تفرق صفوفهم ، وبناء الدولة الصالحة التي ترعى شؤونهم ، في اطار من العدل والمساواة ،وبذلك يخرجون ، من مرحلة الهدنة الى آفاق السلام ، او انهم يفوتون على انفسهم فرصة العمر هذه ، فلا يتحقق خلال هذه الفترة ، ما ينقلهم الى طور الاستقرار المخيم ، ويعودون بعدها الى حال النزاع والتمزق (..) .

.. اذن ، هي هدنة ، ولكنها هدنة ذات مميزات مختلفة ، وهذه المميزات ، تكمن في انحسار ضغط الظروف الخارجية على لبنان ، وايضا ، في كون عربة هذا الحل تنتقل من محطة الى اخرى ، من جنيف ، الى لوزان ، الى قمة دمشق ، الى حكومة ، الوحدة الوطنية ، الى تسوية بكفيا ، الى توحيد قيادة الجيش الى تنفيذ الخطة الامنية في بيروت ...

وقاطرة الحل تسير ، على هذه السكة ، نحو محطات اخرى هي ، الجبل ، وفتح الطرقات الدولية ، والترتيبات الامنية في الجنوب ، وتشكيل الهيئة التاسيسية للاصلاح السياسي ، وجعل عدد النواب مناصفة ... وعلى هذا الطريق تسلك الامور التي باتت واضحة في المطالبة ما بين التوحيد والتقسيم على حلبة امن لبنان(..) .

الخطة الامنية : انتشار الجيش

خيارات صعبة
مذكرات سايروس فانس

الطبعة الثانية
المركز العربي للمعلومات
هاتف : ٨٠١١٨٣ ـ ٨٠٢٥٢٠ ـ تلكس : LE 21484

صدرت الطبعة الثانية
جنيف ـ لوزان
المحاضر السرية الكاملة
تقديم
طلال سلمان
ثرثرة فوق بحيرة ليمان
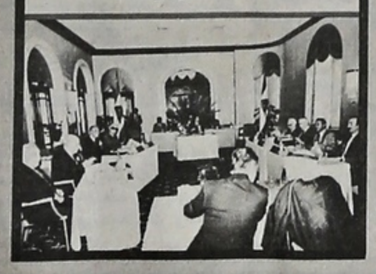
المركز العربي للمعلومات
هاتف : ٨٠١١٨٣ ـ ٨٠٢٥٢٠
ص.ب : ٨٢٨/ ١٣٥ تلكس LE 21484